فوق الطاولة

د. سعد بساطة

هل يمكن للمديرين اعـتماد كتابات «ميكيافيلي»؟!

استشهد أحدهم في جلسة ينصح بها قريبه الذي أضحى مديراً لمؤسسة مرموقة؛ بمثل لجدته «أخف : ذهبك ومذهبك وذهابك» لكتمان ثروته وسفره ومبادئه... فعلق آخر ((هذا وارد في كتاب «الأمير» /ميكيافيلي)) مؤسس التنظير الواقعي، والذي أصبحت محتويات كتابه عصب دراسات العلم السياسي. وهي بمنزلة نصائح لصناع القرار، وأيد فيه فكرة «أن: ما هو مفيد فهو ضروري»، والتي كانت عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية.

هنالك من يدعو المديرين لقراءة كتاب ميكيافيلي بتمعّن؛ والعمل بنصائحه؛ التي تبقى سارية المفعول مهما مر الزمن. وأنا بدوري أؤيد هذا؛ فهو مكتوب لكل من قيّض له أن يدير نشاطاً ما (حانوت متواضع؛ شركة ضخمة؛ أو بلد بأكمله)!

ولد نيكولو ميكيافيلي في فلورنسا لمحام من أسرة عريقة؛ وشب في عهد أمير ميديتشي مظهراً ذكاءً حاداً. كان يسعى لفصل الدين عن السلطة. ويذهب المفكرون بأن له دوراً مهماً بتطوير الفكر الإداري.

كان يستيقظ مبكراً ويخرج إلى الغابة يتحدث للحطابين ويتبادل معهم الأقاويل ثم يتسلق التلال وحيداً، وهناك يقرأ «لدانتي أو شيراك أو تيبولوس أو أفيد». وبعد الغداء يمضي إلى الحانة فيتحدث مع الطحان والقصاب وبعض البنّائين، ويقضي معهم فترة الظهيرة بلعب النرد؛ وعند المساء يغير ثيابه الريفية ويرتدي ملابس التشريفات لكي يكون بصحبة الصفوة. وخلال ذلك الوقت يدون ملاحظات في كتاب صغير سماه «الأمير»؛ الذي نشر بعد وفاته بخمس سنين. لم يفهمه البعض وهاجموه حتى أصبح اسمه ملازماً للشر؛ إذ ذكره شكسبير برواية «زوجات وندسور المرحات» عندما أطلق على لسان إحدى شخصياته قوله: «أأنا مخادع؟، أأنا ميكيافيلي؟!» بقصد الذم.

لم يحلم ميكيافيلي بأن الرسالة القصيرة عن فن الحكم التي كتبها في عام ١٥١٣م إلى الأمير لورنزو سيكون لها حياة طويلة. ومن مقولاته: «الغاية تبرر الوسيلة»... واحدة من أشهر الجمل التي كثيراً ما يتم تداولها والتي تعطي انطباعاً بالانتهازية والأنانية، بل هناك أجيال لا تعرف عن ميكيافيلي سوى هذه الجملة!

«الطريقة الأهم لتقييم الحاكم، هي النظر إلى الرجال المحيطين به».

أيهما أفضل: أن تكون مهاباً أم محبوباً ولكن من الصعب تحقيق الاثنين، والأضمن أن تكون مهاباً على أن تكون محبوباً، إذا لم تستطع أن تكون كليهما.

دعا لالتماس المشورة عند الضرورة؛ والاستطاعة أن يكون «متواضعاً وكتوما» والقدرة على أن يكون (مكر الثعلب – والمقدرة على استخدام قوة الحيوانات وعقل البشر).

ظل كتاب الأمير دائماً ضمن قائمة الكتب المحرمة، ويعود ذلك أساساً لإلغائه أية صلة بين الأخلاق والسياسة: فبالنسبة له يجب على الأمير أن يحاول الظهور بمظهر الحليم والمتدين والنزيه والأخلاقي. ولكن في الواقع، فإن واجبات الأمير لا تسمح له بامتلاك أي من هذه الفضائل.

يقول عن الناس بصورة عامة: «إنهم ناكرون للجميل، متقلبون، مراؤون ميالون إلى تجنب الأخطار وشديدو الطمع. وهم إلى جانبك ما دمت تقدمهم، فيبذلون لك دماءهم وحياتهم وأطفالهم وكل ما يملكون كما سبق لي أن قلت، ما دامت الحاجة بعيدة نائية، ولكنها عندما تدنو يثورون، ومصير الأمير الذي يركن إلى وعودهم من دون اتخاذ أي استعداد هو الدمار والخراب».

المزايا يجب إعطاؤها للرعايا جرعة جرعة حتى يستمتعوا بها ويشعروا بفائدتها.

كان «موسوليني» لا ينام حتى يقرأ كتاب الأمير لـ«ميكيافيلي»، واحتفظ هتلر بنسخة من الأمير في سريره ليقرأ منه كل ليلة قبل أن ينام، ومن المعروف أن ستالين قد أعجب بالكتاب أيضاً. ووصفه موسوليني بأنه «المرشد الأعلى للدولة»؛ كما تم العثور على نسخة منه لدى نابليون في ووترلو!

وأخيراً يقول: «يجب على القادة ألا يعتمدوا على الحظ، بل يجب أن يشكلوا ثروتهم الخاصة من خلال الكاريزما والذكاء والقوة».

١٠ مليارات ليرة الحد الأدنى لرأسمال الشركة المساهمة

مشروع قانون تحول الشركات العائلية إلى مساهمة حتى نهاية العام الجاري

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام الهيئة العامة للأوراق المالية عابد فضلية أن معظم النقاشات الجارية حول مسودة مشروع قانون تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة تدور حول تحديد الحد الأدنى لرأسمال الشركات المساهمة بـ١٠ مليارات ليرة لكن الأمر مازال قيد النقاش، مبيناً أن إعادة تقييم الأصول للشركات العائلية الراغبة بالتحول إلى مساهمة تسهم في رفع رأسمال هذه الشركات لأن معظم التقييمات الحالية لأصول هذه الشركات قديم ولا يتوافق مع القيم الحالية لهذه الأصول.

وبيّن أن هناك نقاشاً يدور حول إعفاء الشركات العائلية الراغبة بالتحول لشركات مساهمة من رسوم الترخيص أو أن تكون هذه الرسوم في حدها الأدنى بما لا يتجاوز ١ بالمئة وأن كل ذلك يأتي على التوازي مع جملة المزايا والتشجيعات التي يتم نقاشها في مسودة مشروع القانون الجديد حيث سيكون هناك مزايا تفضيلية على أسس تنموية للمناطق تراعي البعد التنموي لكل منطقة إضافة لحجم الضرر الذي تعرضت له المنشآت في كل منطقة جراء ظروف الحرب على سورية كما ستكون الأهمية الاقتصادية لمنتجات الشركات عاملاً مهماً في منح التفضيلات والمزايا لأنه من غير المقبول أن تأخذ الشركات التي تؤمن منتجات اقتصادية وإستراتيجية وخاصة التي تسهم في تأمين بديل للمستوردات المزايا التي تأخذها الشركات ذات الإنتاج الكمالي أو غير الأساسي مثل العلكة أو المحارم وغيرها، وأن التحول إلى شركات مساهمة يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي جراء الشفافية وحالة الإفصاح عن البيانات وأرقام العمل الحقيقية وبالتالي التوسع في العدالة الضريبية وحالة الثقة بين المكلفين والدوائر المالية.

كما بيّن أن مشروع القانون الجديد يمنح إعفاءات من الرسوم عن تبدل الشركاء أثناء عملية التحول في حال كان الانتقال بين الأصول والفروع، في حين تكون الإعفاءات لحدود ٥٠ بالمئة عندما تكون عملية الانتقال بين شركاء خارج دائرة الأصول والفروع.

ودعا إلى أن تكون معظم الشركات الحيوية على سبيل المثال شركات النقل الكبيرة أو منشآت إنتاج الإسمنت وغيرها عبارة عن شركات مساهمة عامة.

ومنه بيّن أن الهيئة (الأوراق المالية) تسعى عبر مشروع القانون الجديد للتوسع في تأسيس شركات عامة لأن ذلك يسهم في رفع كفاءة العمل الاقتصادي ويكون الأداء أكثر موثوقية، لأن هذا النوع من الشركات يقوم على الشفافية في العمل، وتخضع فيه الشركات لتدقيق خارجي وتوثيق حكومي وشبه رسمي، وبعيدة عن التهرب الضريبي، وكلما زادت نسبة الشركات المساهمة في اقتصاد ما زادت الثقة به، وجذبت الكثير من المستثمرين المحليين والخارجيين.

وبيّن أن هناك اهتماماً من لأفراد وأصحاب فعاليات اقتصادية بمشروع القانون الجديد يتضح من حركة التواصل مع الهيئة العامة للأوراق المالية للاطلاع على ما وصلت إليه الأمور بشأن تعديل قانون التحول رقم ٦١ لعام ٢٠٠٧ إلى شركات مساهمة عامة، وهو يحمل مؤشراً على الوعي تجاه التأسيس أو التحول إلى هذا الشكل من الشركات.

وبيّن أن التحول من شركات عائلية لشركات مساهمة له أهمية بالغة في صياغة الاقتصاد الوطني وخاصة بعد ظروف الحرب على البلد، والكثير من الشركات فقد مصادر تمويله، في حين يسمح نظام الشركات المساهمة في تأمين التمويل ذاتياً بعيداً عن المصارف وغيرها من مصادر التمويل.

وتوقع فضلية صدور القانون الجديد لتحول الشركات العائلية لشركات مساهمة مع نهاية العام الجاري مرجعاً سبب التأخر في الانتهاء من نقاش مسودة هذا المشروع لكثرة المهام والانشغالات التي تفرضها الظروف العامة في البلد.

يذكر أن عدد الشركات المساهمة العامة المسجلة أصولاً يبلغ ٥٢ شركة، منها ٢٨ شركة مدرجة أسهمها في سوق دمشق، أما الشركات الباقية فهي إما شركات قديمة جداً وإما نشاطها محدود وغير مفعلة، وتدرس الهيئة وضع وماهية هذه الشركات وحجمها ومصادر تمويلها والمعوقات التي تمنعها من إدراج أسهمها في البورصة لمعالجتها وجذبها إلى سوق دمشق.

> مزايا تفضيلية على أسس تنموية للمناطق

بمشاركة نحو ١٠٠ شركة صناعية سورية

فعاليات متنوعة في معرض «صنع في سورية» للبيع المباشر في بغداد

السواح لـ«الوطن»: نسعى للتعريف بالمنتج السوري والبيع بصورة مباشرة

| رامز محفوظ

أكد رئيس اتحاد المصدرين والمستوردين العرب في سورية محمد السواح في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نحو ١٠٠ شركة سورية تشارك في معرض «صنع في سورية» للبيع المباشر في العاصمة العراقية بغداد والذي يعتبر من أكبر المعارض التي تقام في العاصمة العراقية.

وبيّن أن هذا المعرض هو معرض للقطاعات الأربعة الهندسية والنسيجية والغذائية والكيميائية ويقام برعاية المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب الإقليمي في سورية ورابطة المصدرين السوريين للألبسة والنسيج بالتعاون مع اتحادي غرف الصناعة والتجارة السوريين.

ولفت إلى أن مدة المعرض عشرة أيام وهو عبارة عن بيع مباشر والهدف من المشاركة التعريف بالمنتج السوري.

ونوه بالحملة الإعلامية للمعرض التي هدفت إلى تعريف المستهلك العراقي بأن البضاعة السورية عادت إلى الأرض العراقية.

بدوره بيّن عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعه جي أن هذه تعتبر أول فعالية لاتحاد المصدرين العرب بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة وبالتعاون مع رابطة المصدرين.

ولفت إلى أن اتحاد المصدرين العرب أقام معرض «صنع في سورية» في العاصمة العراقية بغداد والذي تشارك فيه كبريات الشركات الصناعية الموجودة في سورية والتي تقوم بتصدير منتجاتها إلى العالم، لافتاً إلى أنه من خلال المشاركة في المعرض نعمل على صعود السلم خطوة وراء خطوة من أجل فتح قنوات جديدة وأسواق جديدة وانتشار البضائع السورية خارج سورية.

ونوه بأن ما يهمنا من المشاركة في المعارض الخارجية فتح خطوط جديدة لتسويق المنتجات السورية، لافتاً إلى أن المشاركة في هذا المعرض تعتبر بداية المشوار ونحن مصممون على التوجه للمشاركة مستقبلاً في معارض جديدة في دول عربية أخرى مثل الجزائر والأردن وليبيا وغيرها.

وأشار إلى أننا سنخصر في المعارض وسنعمل على خطة من أجل البدء بفتح أسواق جديدة للشركات الصناعية السورية والبداية كانت في بغداد، لافتاً إلى أن جائحة كورونا منتشرة حالياً بكثرة في العراق وهذا الشيء شكل مصدر قلق لنا، لكننا كنا مصممين على المشاركة بالمعرض وهمنا الوحيد أن نعود لأخذ حيز من السوق العراقي باعتبار أن المستهلك العراقي يرغب في المنتجات السورية كما يحب العمل مع سورية، وخصوصاً بالنسبة للمنتجات الغذائية والكيميائية على حين أنه لا يرغب في التعامل مع المنتجات التركية وهذا الأمر لمسناه خلال زيارة الوفود العراقية مؤخراً إلى سورية ولقائها مع الصناعيين السوريين.

وأوضح أن الشركات المشاركة في المعرض ستقوم بالبيع المباشر وسيكون لهذه الشركات تفاعل مباشر مع المستهلك العراقي وستتعرف خلال مشاركتها في المعرض على احتياجات المستهلكين العراقيين وأذواقهم وما ينقصهم وبناء على ذلك ستقوم بعمل ما يحتاجونه فوراً.

ونوه إلى أننا نشجع خلال مشاركتنا في المعارض الخارجية على الصناعة السورية ونعمل على إعادة الألق إليها، لافتاً إلى أن الصناعة السورية متألقة بطبيعة الحال وهي مرغوبة في العراق.

وقال إنه خلال مشاركتنا في المعرض في العراق عام ٢٠١٨ لمسنا رغبة لدى العراقيين بالمنتج السوري وبعد انتهاء المعرض استمر شحن المنتجات السورية إلى العراق، متوقعاً في الوقت نفسه أن يتم توقيع عقود تصديرية خلال المعرض الحالي.

وكانت قد انطلقت أمس في العاصمة العراقية بغداد فعاليات معرض «صنع في سورية» للبيع المباشر بمشاركة نحو ١٠٠ شركة صناعية سورية والذي ينظمه المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب الإقليمي في سورية ورابطة المصدرين السوريين للألبسة والنسيج بالتعاون مع اتحادي غرف الصناعة والتجارة السوريين.

أتمتة الخبز.. ورسائل طمأنة للمواطن

آلية جديدة لتوزيع الخبز تحدّ من الفساد وضبط تهريب الدقيق

التوطين بإلزام المخابز بعدد محدد من البطاقات لا يمكن تجاوزها

| هناء غانم

يبدو أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عازمة على إيجاد حل لمشكلة الازدحام على الأفران وضبط عمليات الفساد وتهريب الدقيق في المخابز، وبناء عليه تابعت الوزارة إجراءاتها للتوصل إلى صيغة ترضي المواطنين يتم من خلالها تطبيق آلية جديدة لتوزيع الخبز بمواصفات ونوعية جيدة وذلك بعد تحديد وتثبيت مخصصات المواطنين لدى المعتمدين وأماكن الاستلام ومنافذ بيع توزيع الخبز في المحافظات التي سيتم تطبيق الآلية فيها بهدف إيصال الاحتياجات الأساسية من مادة الخبز لمستحقيها.

تحدّ من التجاوزات

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان أكد لـ«الوطن» أن مشروع أتمتة المواد المدعومة هو مشروع مستمر بالتطوير بهدف إيصال الدعم إلى المواطن، لافتاً إلى أنه تم البدء بأتمتة توزيع الخبز عبر البطاقة أولاً من ٢٠٢٠/٤/١٥، واليوم وجدنا أن هناك بعض المشكلات المتعلقة بالازدحام على الأفران ومزاجية المعتمدين ونقاط البيع وبناء عليه قامت الوزارة بالانتقال إلى آلية جديدة هي مشروع الربط المكاني المؤتمت الذي يضمن حصة كل عائلة لدى المعتمد أو نقطة البيع بشكل دائم ما دامت هذه العائلة اختارت هذه النقطة للحصول على مخصصاتها منها، مؤكداً أن هناك ورش عمل مستمرة في ثلاث محافظات للبحث عن أفضل آلية لضمان وصول المادة إلى مستحقيها وضمانها بالجودة المطلوبة وبالكمية المستحقة فعلاً من دون أن تكون هناك مزاجية بعملية التوزيع والمشروع بالأساس موجه للحفاظ على حقوق المواطنين بعيداً عن المزاجية، مؤكداً أنه تم التحليل واتخاذ الملاحظات بعين الاعتبار لاعتماد عملية التوزيع علماً أنه لم تقر الشرائح النهائية وسيتم الإعلان عنها خلال عشرة أيام، موضحاً أن التريث كان أمراً إيجابياً حتى لا نقع بالغلط.. لأن هواجس المواطن أغلبها محقة وتم الأخذ بها بناء على ما فيه المصلحة العامة للمواطن وإيصال المادة إلى مستحقيها.

لافتاً إلى أن الآلية الجديدة سيتم تطبيقها اعتباراً من أول الشهر القادم في محافظات «طرطوس وحماة واللاذقية».

وأشار إلى أن هذه الآلية ستلغي المزاجية والازدحام وسيكون المواطن قادراً على الانتقال من نقطة بيع إلى أخرى وفق المكان الذي يناسبه ومن محافظة إلى أخرى أيضاً وبالتالي حق المواطن أصبح محفوظاً.

ومادام المواطن أخذ حقه من مادة الخبز بالتأكيد سوف يتم القضاء على عمليات البيع التي تتم خارج الفرن من بعض الأشخاص.

معاون الوزير أكد أن الآلية الجديدة لتوطين ألزمت المخابز بعدد محدد من البطاقات لا يمكن تجاوزها.. وبذلك يتم القضاء على كل التجاوزات وعمليات الفساد التي تحدث في المخابز، مؤكداً أن أي عمل يحتاج إلى عمليات تقييم وبناء عليه يتم التصحيح، وأشار إلى أن الآلية الجديدة سوف تحمل الشركة العامة للمخابز عبئاً إضافياً. وحول الإجراءات المتخذة قال: تم فتح منصات للتوطين بثلاث محافظات وتم وضع نقاط البيع عليها وتم تحديد واختيار نقاط البيع من قبل بعض العائلات حيث وصلت النسبة إلى ٨٥ بالمئة من عدد العائلات الإجمالي المسجل في هذه المحافظات.

نظام مراقبة دقيق لوصول الدعم إلى مستحقيه

مدير عام السورية للمخابز زياد هزاع أكد لـ«الوطن» أن الخبز لا يزال خطاً أحمر ودعم الرغيف لم يتغير على مستوى مؤسسة السورية للمخابز ومؤسسة الحبوب ولا تزال مخصصات المخابز تصل كاملة من جميع المستلزمات من المحروقات والدقيق والخميرة واليد العاملة وكل احتياجاتنا كمؤسسة ولا يزال دعم ربطة الخبز التي يصل سعرها إلى نحو ١٠٠٠ ليرة سورية مستمراً ولم يتغير، مؤكداً أن المخصصات على مستوى المحافظات قد تزيد ولن تنقص وستتم زيادتها بما يتوافق مع التوطين ومع الاحتياجات الفعلية للمواطنين.

وقال: إن المواطن اليوم قبل أي أحد لديه هاجس تأمين حاجته من مادة الخبز ونحن سوف نعكس هذه الرؤية من خلال الآلية الجديدة وهذا لن يغير شيئاً على العكس أصبح لدينا نظام مراقبة دقيق لوصول الدعم إلى مستحقيه والحد من المتاجرة سواء للمادة كخبز علفي أو دقيق، مبيناً أن هذا هو هاجس المواطن وهو محق في هواجسه لكن على أرض الواقع لم يتغير شيء على المواطن ولن تخفض كميات الخبز والموضوع كله مرتبط بتوطين هذه الحصة المخصصة لدى المخبز المحدد أو المعتمد حيث ستكون هناك ضوابط لعملية التوزيع للتقليل ما يمكن من عملية الهدر.

وحول ضبط كميات الدقيق المخصصة لكل مخبز أضاف: إنه عندما يكون لدي مخبز خاص ولم يقم بإنتاج كامل مخصصاته ولديه توطين لعدد من الأسر وعندما لم يحصل المواطن على مخصصاته يتقدم بشكوى عليه لاتخاذ الإجراءات بحقه وهذا الأمر سوف يلزم المخبز بإنتاج الكميات المخصصة من الدقيق الأمر الذي يحقق نوعاً من الوفر لباقي المخابز وبالتالي أراحت خطط الإنتاج لذلك كانت هناك ورشات عمل مستمرة وكل الإجراءات المتخذة على مستوى الوزارة تصب في مصلحة المواطن.

هزاع أكد أن إلغاء العنصر البشري والتحول إلى الأتمتة هما أداة مساعدة وقوية جداً حيث سيكون هناك نظام مراقبة دقيق وبالتالي نصل إلى العملية المرجوة وهي ضبط الفساد.

وحول قدرة المعنيين على ضبط عمليات بيع الخبز أمام الأفران أكد أن هدفنا الأول هو الحد من هذا التلاعب وضبط حالات الحصول على الخبز من خلال تجميع البطاقات والمتاجرة بالخبز.

وأضاف: إن المؤسسة ونتيجة الأزمة تعمل على مدار ٢٤ ساعة من دون توقف وقد نتج عن ذلك تعطل عدد من الخطوط لكن هذه الآلية تتيح لنا بشكل مباشر إعادة صيانة الخطوط وفق خطة موضوعة من المؤسسة لزيادة الكميات وتم البدء بالخطة بمخبز باب توما والزاهرة والكسوة والآن في مخبز حي الأمين وبعد فترة سيتم التطبيق في مخبز المزة الشيخ سعد ومن ثم على مستوى المحافظات سيتم التوجه إلى محافظات أخرى لأن هناك جملة خطوط، لكن هناك عقبة تواجهنا دائماً هي أننا لا نستطيع صيانة الخطوط بشكل دائم وباعتبار أن هذه المخابز تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية خاصة أن هناك طلباً دائماً والهدف الأساسي من الآلية الجديدة المعتمدة هو تحديد الطلب وإيصاله إلى مستحقيه نتيجة وجود فاقد كبير من الدقيق التمويني والضبوط التموينية تؤكد ذلك وبالتالي الدقيق لا يتحول إلى خبز الأمر الذي يدفع الناس للجوء إلى المخابز العاملة للحصول على حاجتها من مادة الخبز وبالتالي يكون هناك ازدحام على بعض الأفران؟

٧٧ ألف ربطة تستجر يومياً إلى خارج مدينة دمشق

وأشار إلى أنه ومن خلال قراءتنا للواقع نجد أن هناك ما يقرب من ٧٧ ألف ربطة تستجر يومياً إلى خارج مدينة دمشق وهذا خلق حالة من الضغط الكبير على المخابز وسببه الرئيس للأسف أن هناك فاقداً من الدقيق التمويني يهرب ولم يتحول إلى خبز وبالتالي المواطن يتجه تلقائياً إلى المخابز العاملة لتأمين حاجته، ومشيراً إلى أن ضبط موضوع التوطين المكاني وفق الآلية الجديدة بالتأكيد سيكون المراقب الأساسي عنه هو المواطن نفسه إضافة إلى مراقبي التموين والأهم أن عملية الأتمتة تساهم بالحد من عمليات الفساد في المخابز وبالتالي ستكون هناك فرصة لإراحة خطوط الإنتاج وتحسينها وبالتالي سيكون هناك تحسن في جودة الرغيف والحد من الازدحام بشكل مباشر وأساسي.

كميات الحبوب متوافرة

مدير عام السورية للحبوب يوسف قاسم أكد لـ«الوطن» أن المطلوب اليوم من المؤسسة هو تأمين كميات الدقيق والأقماح، مؤكداً أن الكميات متوافرة وفق الآلية التي يتم اعتمادها وتحديدها وتخصيصها وأن هناك زيادة في الكميات المطلوب تأمينها بالنسبة لمادة الدقيق والمؤسسة ملتزمة ومستعدة لتأمين كامل الكميات وخاصة أن المخازين الإستراتيجية متوفرة ومصانة ومؤمنة بالمؤسسة التي مازالت مستمرة بعملية تسويق الأقماح للفلاحين والمنتجين والمزارعين لمادة القمح لمختلف المحافظات وفي ٤٩ مركزاً وهي مستمرة بالعمل على مدار ٢٤ ساعة حتى خلال فترة العيد لم تعطل المؤسسة إلا يوماً واحداً هو أول أيام العيد وحسب رغبة الفلاحين منهم من ورد إلى مراكز المؤسسة خلال عطلة الأسبوع الماضي لكن عمليات الصرف توقفت بسبب عطلة المصارف وسوف يتم صرف كل الكميات خلال يومين ونتوقع أن تردنا كميات مقبوله نوعاً ما من بعض المحافظات الجنوبية والأهم أنه لم تلحظ وجود أي شكوى على مستوى المراكز لما يخص عمل المؤسسة.

وحول الوفر الذي تم تأمينه قال: نحن كمؤسسة السورية للحبوب والسورية للمخابز لا نبحث عن وفر في هذا المجال لتأمين رغيف الخبز لأن الهدف الأساسي هو إيصال رغيف الخبز إلى مستحقيه بشكل فعلي من دون تخفيض.

وبين أن الآلية الجديدة مبدئياً ترتب زيادة بالكميات المطلوبة لكن عند التطبيق سوف نلمس وفورات عندما نجد أن رغيف الخبز يصل للمواطن حسب الاستحقاق الفعلي له والأهم أن الهدف الأساسي من الآلية الجديدة هو إلغاء عمليات الهدر والفساد التي تتم بعدة مفاصل هي سلسلة تبدأ بشراء حبة القمح وصولاً إلى رغيف الخبز الأمر الذي سيتم وضع حد له وإيصال الدعم إلى مستحقيه وتعول وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك آمال عريضة على نجاح هذه الآلية.

> هزاع: الخبز لا يزال الخط الأحمر ودعم الرغيف لن يتغير

١٠٠ عملية دفع للأقساط في اليوم الأول لتطبيق الاتفاقية بين التمويل الصغير وإحدى شركات الحوالات المالية

هارون لـ«الوطن»: إجراء يوفر على المتعاملين الكثير من الوقت والمال

| الوطن

كشف الرئيس التنفيذي للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير منير هارون دخول اتفاقية الشراكة التي ابرمتها (الوطنية للتمويل الصغير) مع شركة خاصة لتحويل الأموال حيز التطبيق ومع أمس تسجيل أكثر من ١٠٠ عملية تم من خلالها تسديد أقساط لمقترضين عبر مكاتب الشركة.

واعتبر هارون أن أهمية هذه الاتفاقية تأتي في ظل ارتفاع أجور النقل والمواصلات والتقليل من عمليات الاحتكاك بين الأشخاص للحد من انتشار فيروس كورونا، وفي المحصلة هذا الإجراء يوفر على المتعاملين والمقترضين من الوطنية للتمويل الصغير الكثير من الوقت الذي يحتاجونه للوصول إلى فروع المؤسسة بغية تسديد ودفع أقساطهم المستحقة وأيضاً توفير النفقات والتكاليف التي تتطلبها عملية الوصول لفروع المؤسسة.

واعتبر الرئيس التنفيذي هذه الاتفاقية أنها خطوة مهمة للغاية ضمن الإستراتيجية الجديدة لمصرف الوطنية للتمويل الأضعف والهادفة إلى تقديم خدمات مالية متنوعة وعقد شراكات مختلفة لتقديم كل التسهيلات والخدمات الممكنة لعملائها، وأن الاتفاقية جاءت تلبية لحاجات عملائنا المقترضين لتكون أقرب لهم وخاصة في حال وجودهم في مناطق بعيدة، حيث أصبح بإمكانهم تسديد أقساطهم عبر كل مراكز شركة التحويل الخاصة للحوالات المالية المنتشرة في مختلف المحافظات السورية بشكل فوري، وبكل يسر وسرعة وسهولة، ومن دون الحاجة لزيارة فرع الوطنية.

وأضاف إن تلك الشراكة ما هي إلا دليل على التطور الكبير لمفهوم ونوعية الخدمات وسعي مصرف الوطنية الدؤوب ليكون المصرف الرائد في قطاع التمويل الأصغر في سورية.